السياق الليبي لمذكرة التفاهم التركية الليبية

نزار كريكش *

ملخص: يتناول هذا البحث السياق الليبي الذي أدّى إلى توقيع مذكرة التفاهم بين ليبيا وتركيا، التي لم تَرُق لعدد من البلدان، التي تختلف سياستها الخارجية مع سياسة تركيا، وتتناول الدراسة الخلفية السياسية والاقتصادية للمنطقة الاقتصادية الخالصة شرق البحر المتوسط، وعلاقة ذلك بالتحول الجيوإستراتيجي في مجال الطاقة، وآثار ذلك في ليبيا في ظل عدوان يشنّه الجنرال خليفة حفتر على ليبيا. وترى الورقة أن التدخل التركي في ليبيا سيسهم في إحداث توازن من أجل الاستقرار وتسوية النزاع في ظلّ وجود ضغط كبير من جهات أخرى على حكومة السراج.

*باحث، ليبيا

Libyan Context of Turkish-Libyan Agreement

NIZAR KREIKESH *

ABSTRACT *This paper discusses the Libyan context led to the signing of the Memorandum of Understanding between Libya and Turkey, which did not please many countries whose foreign policy differs from Turkey. The study deals with the political and economic background of the exclusive economic zone in the Eastern Mediterranean and its relationship to the geo-strategic transformation in the field of energy and its effects on Libya in light of General Khalifa Haftar's aggression. The paper believes that Turkish intervention in Libya will contribute to striking a balance for stability and settling the conflict in light of the intense pressure on the Saraj government.*

*Researcher, Libya

رؤيـــة تركيـــة
2020-(2/9)
70- 57

DOI:10.36360/1560-009-002-005

في قصر دولما باهجا في إسطنبول، ترقّب الصحفيون والمراقبون للشأن التركي والليبي في نوفمبر 2019 مذكّرة التفاهم التي سيوقّعها الرئيس التركي رجب طيب أردوغان ورئيس المجلس الرئاسي الليبي فايز السراج، وبعد ساعات من الترقّب وقّع الطرفان الاتفاقية، لتبدأ حملة إعلامية معارضة من دول شرق البحر المتوسط، وقد نددت مصر بالاتفاقية قبل أن تُدرك ماهيتها، أما اليونان فقد طردت السفير الليبي في اليونان؛ قبل أن تخرج المذكرة إلى العلن، ويعلن الرئيس التركي إرسالها للأمم المتحدة بوصفها وثيقة رسمية بين البلدين: ليبيا وتركيا.

لكن قضية الحدود في شرق المتوسط ليست قضية جديدة، ولم تكن مذكرة التفاهم البحرية تعني في أيّ من بنودها التي نُشِرت لاحقًا أيّ تَعدٍّ على حقوق اليونان ومصر، وهذا ما أدركه وزير الخارجية المصري بعد ذلك، حين صرح بأن هذه الاتفاقية لا تضر مصر وحقوقها في شرق المتوسط، ويبدو أن دينامية الصراع في ليبيا، وكذلك الجغرافيا السياسية لليبيا لهما دور في ردة الفعل المصرية واليونانية. ولفهم هذا السياق سيتعين علينا إدراك تاريخ هذه المسألة الحدودية، ومعرفة الخلفية السياسية والاقتصادية للمنطقة الاقتصادية الخالصة في شرق المتوسط، وعلاقة كل ذلك بتحوّل جيوإستراتيجي يشهده العالم في قطاع الطاقة، من النفط إلى الغاز المسال، وكيف سيؤثر ذلك في ليبيا؛ الدولة التي تعتمد في اقتصادها على قطاع الطاقة، وتعاني أزمة اقتصادية نتيجة عدوان الجنرال خليفة حفتر على المنطقة الغربية في ليبيا، ودعم دول مثل مصر والإمارات لهذا العدوان.

لتفكيك هذه التداعيات التي بدأت تتشكل جرّاء مذكرة التفاهم هذه، ينبغي أن نتعرّف إلى:

- الجغرافيا السياسية لشرق المتوسط والحدود الليبية.
- تفسير سلوك الدولة الليبية تجاه مذكرة التفاهم.
- تأثير هذه المذكرة في ديناميات الصراع في ليبيا.
- سيناريوهات المشهد الليبي بعد مذكرة التفاهم التركية الليبية.

قد يضع هذا الإطار الاتفاق في سياقات تاريخية واقتصادية وسياسية ومستقبلية، وهذا يعني أن المذكرة لها أهمية خاصة في هذا التوقيت، وأن حجم التوتر الذي خلقته بعض الدول اعتراضًا على المذكرة يؤكد هذه التداعيات التي سنذكرها في هذا البحث.

الجغرافيا السياسية لشرق المتوسط:

إن ميناء جالاتا في إسطنبول معلَم تاريخي مهمّ لإدراك حجم التداخل الطبيعي في منطقة شرق المتوسط؛ وربما تنتقم الجغرافيا منّا حين نظن أنها قد ماتت أو ذبلت، بل بدأت تعود من جديد؛ وقد كانت إسطنبول هي المكان الذي تتزود به السفن الأوروبية بالطعام في

طريقها في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود؛ وهذا منح إسطنبول (وجالاتا خاصة) وفرة اقتصادية تحدّث عنها المؤرخ التركي إيليا شلبي -أو الدرويش محمد زيللي- (1611-1682) في فصول عن الوفرة والحياة الوادعة التي عاشتها إسطنبول، بفضل تلك الطرق والسياحة التي جعلت العالم يجتمع فيها.[1]

جعلت هذه الأهمية الإستراتيجية دولًا أوروبية كفرنسا، ومدنًا كفينيسيا تسعى إلى عقد اتفاقيات تجارية مع الإمبراطورية العثمانية، وأعطى اتفاق عام 1536 لفرنسا الحق في استعمال مستقلّ لبعض الموانئ العثمانية. وأعطى نفس الاتفاق لفرنسا الحق في حماية تجارتها ضد اعتداء البحارة من طرابلس. كان شرق المتوسط والمياه الدافئة في البحر المتوسط تعيش حالة من الفوضى من غزوات المتشدّدين من فرسان القديس يوحنا؛ لذا قام البحار العثماني خير الدين بربروس بإرسال مبعوث لفرنسا؛ لتنظيم حركة التجارة، وإرسال قنصل دائم إلى طرابلس والإسكندرية.[2]

كانت إمبراطورية الهابسبورج تشكل تهديدًا لأوروبا البروتستانتية التي تسعى إلى التحرر من سلطة الكنيسة؛ لذا كانت المصالح متبادلة، وبخاصة أن منطقة شرق المتوسط تشكّل مصدرًا للتجارة، يعطي لكل دولة قوتها وقدرتها على الاستقلال من الهيمنة التي كان الهابسبورج يسعون إليها؛ لذا كان مجيء العثمانيين إلى طرابلس شيئًا لا بدّ منه، نتيجة لذلك الصراع البحري، الذي شهدته منطقة البحر الأبيض المتوسط في القرن السادس عشر بين القوة العثمانية والقوة الإسبانية التي تمثل الكنيسة الكاثوليكية، وتعدّ سنة 1551 سنة مهمّة في التاريخ الليبي، وهي السنة التي استطاع الأسطول العثماني فيها بقيادة سنان باشا ومساعدة درغون بيك تحرير البلاد من النفوذ الإسباني. عملت سياسة الاتفاق والحوار والمعاهدات على إحلال الاستقرار في المنطقة، ومنذ عام 1711 بدأت الأسرة القرمانية في حكم ليبيا، واستطاع الأسطول الليبي أن يصل إلى قمته في عشر السنوات الأولى من حكم يوسف باشا، وعرفت ليبيا في تلك الفترة ازدهارًا غير مألوف في تاريخها.[3]

بدأت المتاعب عام 1803 حين صمّم توماس جيفرسون الرئيس الثالث للولايات المتحدة الأمريكية أن يخالف رأي الكونغرس الذي كان يسعى إلى تنظيم التجارة في البحر الأبيض المتوسط بطرق دبلوماسية؛ وأصرّ جيفرسون أن يثبت قوة الولايات المتحدة الأمريكية بدون اعتبار لسياسة العامة التي كانت الإمبراطورية العثمانية تسعى إليها بوجود معاهدات مثبتة لتنظيم التجارة في المنطقة الممتدة من شرق إلى غرب البحر الأبيض المتوسط.[4] نشبت حرب السنوات الأربع، وحاول الأمريكيون أن يلجؤوا لأولى محاولاتهم في الانقلابات السياسية عن طريق مصر، حين تآمر أحمد باشا مع القنصل الأمريكي في تونس ويليام أيتون من أجل الإطاحة بيوسف باشا القرمانلي، وتوجهت

القوات بالفعل نحو ليبيا من الشرق، وكان الاتفاق أن تصل الولايات المتحدة الأمريكية إلى الحكم مقابل المحافظة على المصالح الأمريكية. لم تنجح الخطة، ووصل الطرفان في النهاية إلى اتفاق حول الأموال التي يجب دفعها إلى الباشا يوسف القرمانلي مقابل حماية التجارة الأمريكية الناشئة.

لم يكن الأمر يتعلق بالقدرة على العمل الدبلوماسي، فهو الطريق الذي اتبعته الدولة العثمانية منذ القرن الخامس عشر، لكن كانت موازين القوة هي الحاكم، وهذا ما عبّر عنه القنصل الأمريكي أيتون بقوله:

"سوف أظلّ منزعجًا طيلة أيام عمري بعد أن رأيت واحدًا من العثمانيين الكسالى (يعني يوسف باشا) مسترخيًا على فراش من ريش، وأمامه عبد مسيحي يحمل غليونه، وآخر يقدّم له القهوة، وثالث ليس عليه أكثر من أن يبعد عنه الذباب، والأعجب من ذلك كله أن أعرف أن عرق جبين كل مواطن أمريكي يسهم في سعادة ذلك التركي ومتعته، ليس هذا فقط، بل كيف لا أثور وأتضايق وأنا أعلم أن هذا التركي يعتقد أن لدي ملء الحق في طلباته التي يطلبها من الولايات المتحدة الأمريكية، وإننا-نحن كالإيطاليين- لا نملك القوة لمقاومته، ورد طلباته".[5]

ضعفت الدولة القرمانلية، وكان على الدولة العثمانية وبطلب من القبائل الليبية العودة إلى ليبيا وبدأ العهد العثماني الثاني عام 1835، وبدأت الإصلاحات الإدارية التي هي أساس الإدارة الليبية. كان الفرنسيون في تلك الفترة ينافسون الدولة العثمانية، وتبدلت العلاقة بين الإمبراطورية العثمانية وفرنسا في البحر الأبيض المتوسط؛ وطُوِيت صفحة الدبلوماسية، وبدأ التنافس يحتاج إلى تطوير الدولة العثمانية، وهذا ما بدأ بالفعل في ليبيا، في إقليم طرابلس، وكذلك برقة، من خلال ما عُرِف بالتنظيمات. كانت طرابلس من أُولى الدول التي عرفت نظام المحليات (البلديات)، وتبعها في ذلك: خمس وبنغازي ودرنة. وفي سنوات لاحقة كانت بلديات غريان ومصراتة ومرزق وغيرها.[6]

تدهورت أحوال الدولة العثمانية ولم تعد قادرة على حماية مصالحها في البحر الأبيض المتوسط، وحاولت إيطاليا التوسع في ليبيا على حساب الدولة العثمانية، وبدأت الصحف الإيطالية في تصوير الليبيين وقد تبرّموا من حكم العثمانيين، وسرعان ما كان العنف هو الوسيلة لطرد العثمانيين من ليبيا كما صوّرتها تلك البروباغاندا، لكن كانت المفاجأة حين قاتل الليبيون والعثمانيون الاستعمار الإيطالي، وكانت أولى تلك المعارك في 23 أكتوبر عام 1911 حين قتل ما يقرب من 500 جندي إيطالي في الهاني وشارع الشط بيد العثمانيين والليبيين.[7]

لم تعرف ليبيا حركة قومية تنادي بالانفصال عن العثمانيين كما كان الحال في باقي الدول العربية، بل قاتل الليبيون في الحرب التركية اليونانية، كما عملت الصحف العثمانية دورًا كبيرًا في نقل صورة الفظائع الإيطالية للعالم.[8] استطاعت القوى الغربية أن تسيطر على منطقة شرق المتوسط، وكانت بريطانيا هي المستفيدة الأولى من طرد الطليان من ليبيا، لكن لم يستقر لها الأمر، فبعد صعود الولايات المتحدة للمشهد العالمي، أدركت أهمية شرق المتوسط، وكان ما يُعرَف بعقيدة ترومان عام 1947.

> **لم تعرف ليبيا حركة قومية تنادي بالانفصال عن العثمانيين كما كان الحال في باقي الدول العربية، بل قاتل الليبيون في الحرب التركية اليونانية**

هذه العقيدة تنصّ على أن مساعدة الولايات المتحدة الأمريكية لليونان وتركيا هي الأساس في الحفاظ على العالم الحرّ من المدّ الشيوعي، وبالطبع الأمر يتعلق بحماية حرية التجارة في المنطقة، ومنع روسيا من الوجود في البحر المتوسط بمساعدة تركيا واليونان. كانت الولايات المتحدة ضد العدوان الثلاثي على مصر؛ لذا كان ذلك فرصة سانحة لطرد المملكة المتحدة من المنطقة، وإقامة نظام عالمي بقيادة أمريكا.[9] تلك الظروف التي تحصّلت فيها ليبيا على استقلالها لم يتح لها تحديد كلّ حدودها، بل ظلت مسألة الحدود مسألة معقدة في جنوبها مع الدول الإفريقية، وفي شرقها مع مصر، وفي الغرب مع الجزائر وتونس، وكذلك. حدودها البحرية.

في عام 1959 صدر القانون ذو الرقم (2) لسنة 1959 بشأن تحديد المياه الإقليمية[10] التي حددتها بـ12 ميلًا بحريًّا. كما قامت السلطات الليبية في عام 1973، وعام 2005 بتحديد خطوط الأساس المستقيمة وتوضيحها على الخريطة، وتضمن القرار إحداثيات هذه الخطوط. وصدر قرار بخصوص المنطقة الاقتصادية الخالصة ((EEZ، وهو القرار ذو الرقم (260) لسنة 2009. كما صدرت قرارات لتحديد الجرف القاري مع مالطا (1986)، والجرف القاري مع تونس (1988)، وكلها صدرت بموجبها قرارات من محكمة العدل الدولية. وبخصوص مذكرة التفاهم في شرق المتوسط فإن المراسلات مع تركيا لم تكن وليدة الظروف التي تعيشها ليبيا حاليًّا، بل تعود لعام 2007، واستمرت المراسلات إلى عام 2014، ثم توقفت نتيجة الظروف التي مرت بها ليبيا. في عام 2018 استؤنفت المفاوضات، وأسفرت عن الاتفاق النهائي في 27/ 11/ 2019م.[11]

الجدير بالذكر أن المفاوضات الليبية مع اليونان استمرت هي الأخرى، لكن اليونان كانت دائمًا تصرّ على موقفها، باعتبار الحدود الليبية اليونانية تُحدَّد بخط وسط، لا بمبدأ

التناسب الذي هو مبدأ يتفق مع القانون الدولي، وهدف اليونان في ذلك هو اعتبار جزيرة كريت أثرًا قانونيًّا في تحديد خط الوسط في الحدود بين البلدين.[12]

يمكن وضع سياق دولي لما حدث في شرق المتوسط، وهو مسألة التحوّل نحو الغاز المُسال، وهذه ثورة يشهدها العالم، حين يصبح الغاز سلعة كالنفط، وهذا بطبيعة الحال سيحدّد طرق نقل هذا الغاز إلى أوروبا؛ لذا فإنه إستراتيجيًّا سيغير من المعادلة الأوروبية التي تحاول أن تنوّع من مصادر اعتمادها على الغاز؛ وهذا ما يجعل الأمر مهمًّا لتركيا، وكذلك لليبيا. فليبيا منذ عهد القذافي تحاول أن تضمن استمرار تصدير النفط إلى الدول الأوروبية؛ لذا فإن مصادر الغاز في إفريقيا كطريق الصحراء والساحل من النيجر إلى الجزائر إلى أوروبا، وكذلك اليورانيوم- كانت مصدرًا للجدل مع فرنسا عام 2007، وحتى الحروب مع تشاد في الثمانينيات من القرن العشرين. ليبيا تريد الحفاظ على مصادر الطاقة عندها، وأن تكون جزءًا من هذا التحوّل الذي يشهده العالم؛ وهذا ما ضمنته هذه الاتفاقية التي أرادت دولة اليونان ومصر حرمانها منها.[13]

سلوك الدولة الليبية ومذكرة التفاهم:

عندما تدخل دولة ما في نزاع مسلح فإنها تفقد القدرة على مواجهة التغيرات الدولية، فضعف مؤسساتها وحالة الفوضى التي يخلقها النزاع يجعلان من الصعب على صانع القرار القدرة على مجابهة تدفق الأموال العالمية، وإلحاح الشركات الدولية، وضغوط القوى الكبرى ومصالحها الإستراتيجية؛[14] لذا فإن مراقبة سلوك الدولة الليبية منذ عام 2014 يبين هذا العجز عن إيجاد سياسة خارجية لها سياقات عقلانية تصبح في مصلحة ليبيا. هذا السياق طبيعي وشهدته عدة دول، بل إن أحد إشكالات النزاعات الدولية هو هذا الضعف الذي تظهر به الدول في الساحة الدولية. في هذا السياق بدأت تدخلات دول إقليمية كمصر والإمارات؛ مصر ومطامعها التاريخية في ليبيا، والإمارات ومحاولتها أداء دور الإمبراطورية غير الرسمية في المنطقة. والمؤسف أنّ سلوك هذه الدول لم يكن سلوكًا متوازنًا، إذ ليس لديها أيّ خبرة في إدارة أيّ نزاعات دولية، في الواقع هي تعاني عجزًا تامًّا عن العمل الإيجابي في المنطقة.[15]

جعل هذا الفراغ الإقليمي الذي كانت الولايات المتحدة وسياسة القيادة من الخلف أحد أسبابه- ليبيا تعيش حالة من الانقسام، وأسهمت شبكات المال والسلاح في نشر الفوضى، وقُصِفَت مدن كدرنة وبنغازي بالطيران المصري، ودمّرت مناطق كثيرة في بنغازي وكذلك في درنة، وخلّف ذلك نزوحًا للأهالي من شرق البلاد إلى غربها.

في الرابع من أبريل 2019، أعلن الجنرال حفتر عدوانه على طرابلس، وبدا أن العاصمة مهدّدة تهديدًا خطيرًا من قبل مجموعات مسلحة تدعمها الإمارات ومصر، وهذا سيعني أن المؤسسات السيادية الليبية ستنهار، كمصرف ليبيا المركزي، والمؤسسة الوطنية للنفط، ومؤسسة الاستثمار، وكلها مؤسسات لها علاقات دولية تتعلق بتدفق الأموال في الاقتصاد الدولي. كما أنّ في طرابلس أكثر من مليونَي نسمة، إضافة إلى العائلات النازحة من الشرق الليبي، وهذا يعني أن نشوب صراع في طرابلس يعني تحوّل الدولة الليبية من حالة الفشل إلى الانهيار.

هذه المخاطر جعلت القوى الفاعلة في الغرب الليبي تدرك حجم الخطر الذي يتهدّد ليبيا بوصفها دولة. كان اتفاق الصخيرات 17/ 12/ 2015 البداية لوجود نمط مؤسسي يحافظ على الدولة الليبية، ويمنع الصراع السياسي من التأثير في التدفق المالي الليبي في الاقتصاد الدولي، وهذا ما يدل عليه إنتاج النفط الذي شهد استقرارًا منذ تلك الفترة؛ وكذلك نشاط مؤسسة الاستثمار، واستمرار مصرف ليبيا المركزي في العمل بوصفه مؤسسة سيادية في الشرق والغرب. هذا يبين كيف استطاع المجتمع الدولي أن يضمن مصالحه من خلال اتفاق الصخيرات، ولكن البعثة كانت عاجزة تمامًا عن حل الأزمة الليبية، وتركت الليبيين لحالة من التخبط والتيه بين مجموعة من الخطط والمشروعات التي يعرضها المبعوث الأمميّ غسان سلامة من دون أن يملك القدرة على إنفاذ شيء ممّا يطرحه على مجلس الأمن.

في هذا السياق وبعد اعتداء حفتر على طرابلس بدأت القوى السياسية في الغرب تدرك أنها يجب أن تقود هذه المعركة دوليًّا، وأن تتحول من مرحلة رد الفعل إلى رسم خريطة دولية واضحة؛ لذا كان هناك توجه من المجلس الرئاسي للتواصل مع الولايات المتحدة الأمريكية، وتوضيح خطورة الوضع، وعزّز ذلك التدخل الروسي في الأزمة الليبية.[16] بعد ذلك جاء الاتفاق البحري والأمني مع تركيا ليضمن للمجلس الرئاسي الدعم الدولي الحقيقي الذي يمكن أن يحدث توازنًا مع التدخلات الإقليمية العاجزة عن تقديم أي مشروع يضمن تسوية النزاع في ليبيا.

ديناميات الصراع في ليبيا:

حاولت القوى السياسية الليبية أن تصل إلى معادلة يمكن للقوى الدولية من خلالها أن تدعم حلًّا سلميًّا سياسيًّا في ليبيا، فمنذ اتفاق الصخيرات كانت حكومة الوفاق تمدّ يدها إلى السلطات الفعلية في شرق ليبيا، وكانت هناك محاولات عديدة واجتماعات مختلفة، طافت عواصم العالم، وقرارات واضحة من مجلس الأمن بالبحث عن حلّ سلمي، ومنع اندلاع

حرب في العاصمة طرابلس؛ كلّ هذا لم يُجدِ نفعًا؛ إذ ضرب الداعمون لحفتر بكل ذلك عرض الحائط؛ لأن الأوضاع في طرابلس لم تكن مطمئنة، وأداء المجلس الرئاسي كان حائرًا، بلا رؤية لكيفية إيجاد معادلة حقيقية للتوافق، وهو ما عدّه الجنرال حفتر فرصة للانقضاض على العاصمة.

يبدو أن القوى الدولية الداعمة لحفتر كفرنسا ومصر والإمارات والسعودية اقتنعت بإمكانية اقتناص نصر سريع في العاصمة طرابلس؛ وفي لقاء مع وزير الخارجية الفرنسي لودريان كانت نصيحته واضحة لرئيس ماكرون بأن لا يبالي بالحديث عن الديمقراطية في ليبيا.[17]

لذا كانت هذه الدول تستمرّ في دعم حفتر بجميع أنواع الأسلحة، ووفقًا للقاء مع بعض المسؤولين والعسكريين الليبيين أكّدوا وجود دعم فرنسي ومصري وإماراتي لحفتر في مدينة غريان؛ وهذا ما ذكره تقرير الخبراء التابع لمجلس الأمن.[18] ورغم استماتة قوات الوفاق في الدفاع عن العاصمة ومؤسسات الدولة الليبية الذي استمر لأكثر من ثمانية أشهر، إلا أن الدعم الفني والمنظومات التقنية التي استخدمتها قوات حفتر بدعم الإمارات وفرنسا شكلت عامل خطر وقلق دائم لقوات الوفاق؛ لذا فإن القانون الدولي لم يعد وسيلة لتسوية النزاع في ليبيا، بل كان هو الطريق لاستمرار حالة عدم التوازن بين القوات التي تدافع عن الديمقراطية والدولة المدنية، وبين قوات حفتر التي تسعى إلى إقامة حكم عسكري في ليبيا.

إن المفارقة غريبة حقًّا، كيف تكرّر هذه القوى العظمى أخطاءَها، وتسعى إلى تدوير النزاعات الدولية دون وجود أي قيم حاكمة، فالطرف الذي يدافع عن تلك القيم العالمية لا يجد دعمًا حقيقيًّا سوى الكلمات، بينما تستمرّ دول أخرى في تزويد حفتر بالسلاح النوعي الذي قد يجرّ ليبيا والمنطقة إلى حالة من الفوضى، شبيهة بما حدث في سوريا. جعل هذا السياق حكومة الوفاق والقوى المناصرة للدولة المدنية في الغرب الليبي تؤكد للعالم أنها ستستمر في النضال والدفاع عن العاصمة، وأنها ستقيم كلّ التحالفات التي تعيد التوازن إلى المشهد الليبي، وعلى المجتمع الدولي إمّا أن يحترم القرارات التي اتّخذها في مجلس الأمن، أو أن يجد نفسه أمام حالة من الفوضى لن تنتهي بدخول حفتر إلى العاصمة.[19]

لذا استمر المجلس الرئاسي والجيش الليبي في التعامل مع المليشيات المسلحة التابعة لحفتر، وكذلك قوات الفاغنر الروسية، وقوات من الجنجاويد من السودان؛ وبدأت التصريحات الأمريكية عبر صحفها ومسؤوليها في الحديث عن خطورة وجودد روسيا في شمال إفريقيا. هذا السياق يعني أن منطقة شمال إفريقيا.[20] صارت محل اهتمام هذه الدول الغربية، وبخاصة حلف الناتو الذي بدأ يستشعر خطورة التمدّد الروسي من البحر الأسود

إلى البحر الأبيض المتوسط؛ وربما كان هذا واضحًا في اجتماع حلف الناتو الأخير في لندن.[21] لذا فإن التفاهم التركي الليبي نظريًّا يخدم مصالح كل القوى المعنية بليبيا في البحر الأبيض المتوسط، وبوجود تركيا يمكن الحديث عن تحييد للدور الروسي، وتكرار إظهار قوة التعاون الإقليمي -كما حدث في سوريا بين روسيا وإيران وتركيا- أمام قوى النظام العالمي. فهل سيتكرر ذلك في ليبيا؟ يبدو أن ذلك ممكنًا في المدى القريب، لكن الأمر سيزداد صعوبة في المدى البعيد.

سيناريوهات المشهد الليبي بعد مذكرة التفاهم:

إذا حاولنا أن نضع مسارًا للأزمة الليبية في ظلّ معرفتنا بالنزاعات الدولية، فإنه يمكن القول: إنه منذ ثورة السابع عشر من فبراير 2011 بدأ المجتمع الليبي في التحول نحو تصوّر جديد للدولة بعد أربعة عقود من الفكر الفوضوي الذي تغلغل في مؤسسات الدولة الليبية، وأضعف قدرة الدولة الليبية على فهم المتغيّرات الدولية، والتعامل مع المجتمع الدولي. لكنّ هذا الضعف المؤسسي جعل الدولة الليبية عاجزة تمامًا عن التعامل مع أحداث الثورة الليبية، مقارنة بما حدث في تونس ومصر.

أظهر تخبّط المرحلة الانتقالية وعدم فهم البعثات المختلفة من الأمم المتحدة السياقَ الليبي- التشققات التاريخية في الدولة الليبية كافة؛ سواء تلك المتعلقة بالجهوية أم القبلية؛ لذا فإن ما حدث في عام 2014 كان البداية للاحتراب الداخلي، أو ما يمكن تسميته بالحرب الأهلية الأولى.[22] بعد سنين من الحرب في المنطقة الشرقية: في درنة وبنغازي؛ هذه الحرب التي شاركت فيها مصر والإمارات وفرنسا بطائراتها وخبرائها- كان لابد من البحث عن تفاوض سياسي لإنهاء الصراع، وكان ذلك في 17 ديسمبر 2015 في مدينة الصخيرات المغربية، وأسفر عن اتفاق الصخيرات الإطار الحاكم للعملية السياسية في ليبيا الآن.

بالعودة إلى تاريخ الحروب الأهلية سنجد أن جميع الاتفاقات غير الناضجة تنتهي بحرب أهلية، وهذا ما حدث في ليبيا، وتُسمَّى الحرب الأهلية الثانية؛[23] لذا فإننا نعتقد أن هذه الحرب هي الحرب الثانية، وبالنمط نفسه ستنتهي الحرب في ليبيا، لكن هذه النهاية ستعني أن النزاع في ليبيا سيصل إلى أشده؛ لأن كل الأطراف الداخلية والخارجية ستسعى إلى تصميم النظام السياسي الليبي بما يحقّق مصالحها؛ لذا فإن استمرار الضغط على حكومة الوفاق والقوى الوطنية في

> **إن جميع الاتفاقات غير الناضجة تنتهي بحرب أهلية، وهذا ما حدث في ليبيا**

ليبيا- هو نوع من إستراتيجيات تستخدمها بعض القوى لاستمرار حالة النزاع؛ من أجل الوصول إلى أفضل المواقف التفاوضية، وكذلك تصميم نظم سياسية يمكنها أن تضمن مصالح هذه الدول، من خلال وجود سلطات حاكمة تابعة لهذه الدولة أو تلك.

في هذا السياق جاء الاتفاق التركي الليبي؛ ليؤكد حالة التوازن الممكنة في ليبيا، ويقلّل من الضغط على حكومة الوفاق حتى لا ترغمها تلك الدول على الوصول إلى اتفاقات ناقصة يمكن أن تشوّه النظام السياسي الليبي لعقود قادمة، كما حدث في اتفاق دايتون في حرب البوسنة والهرسك. لذا سيعتمد نجاح القوى الوطنية في ليبيا على التخلّص من ضغط الحرب؛ بإيجاد حليف قوي مثل تركيا على مدى إدراكها لديناميات الصراعات الدولية، وكيفية بناء علاقات فاعلة مع الأطراف كافة؛ لإحداث توازن حقيقي يمكنها من تحويل النزاع في ليبيا إلى فرصة حقيقية لتنمية والبناء.

لفهم ذلك يمكن أن نعود قليلًا لفهم نمط السياسات الخارجية الليبية في إطار الجغرافيا الليبية، فقد كتبت ساسيكا فان جوينتنج في دراسة لها عن العلاقات الخارجية الليبية ما يأتي:

"القوى الدولية المتنافسة عدّت ليبيا دولة هامشية، حتى بعد اكتشاف النفط. وقبل قرن من الآن تعاملت القوى الأوروبية مع ولاية طرابلس العثمانية كتعاملها مع بقية نزاعاتها الإمبريالية المتشابكة في إفريقيا. بريطانيا كانت تريد الهيمنة على جنوب شرق القارة (السودان ومصر)، أمّا فرنسا فكانت تركّز في المقابل على الغرب وجنوب الغرب (تونس، والجزائر، والنيجر، وتشاد). وليبيا لا تنتمي لا إلى هؤلاء ولا إلى أولئك، ولم تخضع في تاريخها لقوة عالمية واحدة. إنّ ضعف الهوية الوطنية، وضعف المؤسسات، وموضعها الهامشي- كل ذلك جعل البلد عرضة للتدخلات الخارجية؛ لذا كانت ليبيا دائمًا تسقط فريسة لقوى عظمى، تريد أن تبسط يدها إليها بدون أن تحدث ارتدادات دولية كبيرة".[24] هذا النمط هو الذي يجعل فهم التحولات التي ستحدث في ليبيا، بناء على قدرة الليبيين على فهم تاريخهم وجغرافيا بلدهم، وهذا يمكن أن يجعلنا أمام عدة سيناريوهات بعد مذكرة التفاهم التركية الليبية:

* سيناريو التدخلات الخارجية؛ وأن هذا الاتفاق قد يثير حفيظة بعض الدول، مثل إيطاليا؛ لكي تتحول لدعم حفتر، وهي قد قامت بالفعل بزيارة حفتر بعد اعتراضها على الاتفاق التركي الليبي، لكن هذا السيناريو سيعتمد على وجود قوة أخرى كفرنسا؛ لكن لا فرنسا مستعدة ولا إيطاليا أن تحدث تشققات في علاقاتها الدولية بسبب ليبيا، وربما يأتي ذلك في سياق التنافس مع تركيا-وبخاصة من فرنسا- لكن لن يتطور الأمر لتدخل عسكري، أو نزاع في شمال إفريقيا على غرار ما حدث في سوريا.

* سيناريو جمود الوضع الحالي واستمرار النزاع؛ وهذا سيناريو ممكن، وفيه تستمر الدول الداعمة لحفتر بدعمه بأسلحة لا تحدث فارقًا هائلًا في الصراع، إنما تضمن أن لا تحدث الغلبة لطرف على الآخر؛ وهنا سيعتمد الأمر على الدعم التركي، وحجمه، ورغبة المجلس الرئاسي في حسم الصراع لمصلحته. وهذا قد يبدو غريبًا، بأن نتساءل عن رغبة المجلس الرئاسي في الحسم، لكن حجم الضغوطات، ومحاولة المجلس الرئاسي دائمًا لإرضاء الأطراف كافة يجعلنا نتوقع هذا السلوك من المجلس، وهنا يبدو التردد سببًا في استمرار النزاع والصراع، لذا فإن فكرة السلام الإيجابي تقتضي قدرة واضحة لدى المجلس الرئاسي على فهم خطورة القرارات التي يتخذها في سياق هذا النزاع المسلح.

* سيناريو الاستقرار وتسوية النزاع؛ وهذا سيناريو محتمل؛ لأن ليبيا وفقًا لطبيعة علاقاتها الخارجية كانت دائمًا هي المستفيدة من الشركاء المتشاكسين من حولها، كما حدث في قصة استقلالها، حين اضطرت تلك القوى المنتصرة في الحرب العالمية الثانية لمنح ليبيا الاستقلال؛ لأنه لا أحد مستعد لخوض حرب من أجل بلد لا تشكّل أهمية قصوى بالنسبة له، لذا كان الحل هو دعم الليبيين لنيل استقلالهم، وكان الآباء المؤسّسون لليبيا على وعي تام بذلك، وعملوا من خلاله. الآن سنجد أن اجتماع برلين فرصة لنيل فترة من الاستقرار في ليبيا، وهنا يمكن أن نفهم أن التدخل التركي سيجعل الجميع يستمع للطرف الموازن للمحاولات الاستفزازية من مصر والإمارات للتحكم في ليبيا. إن مذكرة التفاهم التركي الليبي ستدفع تركيا إلى الدفاع عن الدولة الليبية، بوصفها دولة ترتبط مصالحها بها، ولها معها تفاهم واتفاقات واضحة. إلى أي مدى يمكن أن تستمر تركيا في هذا الدعم؟ هذا السؤال هو الذي جلعنا نتحدث عن إمكانية استمرار حالة التوازن الذي سيتركه الانخراط التركي في الأزمة الليبية، فمثلًا ماذا لو بدأت فرنسا وإيطاليا بمضايقة تركيا في البحر الأبيض المتوسط، وبدأت في الضغط على المجلس الرئاسي بدعم خليفة حفتر؟! هذا ما سيعتمد على سلوك الأطراف التركية والليبية، وكيف يمكنها إدارة هذه التجاذبات بما يخدم مصلحة الليبيين والقضية الليبية.

خاتمة

إن الولايات المتحدة الأمريكية مهمة في هذا السياق، فإنها الدولة الوحيدة القادرة على التدخل في الشأن الليبي من دون أن يكون لها منافس من القوى المتدخلة سلبيًّا كمصر والإمارات وفرنسا وروسيا، وهذا ما يجعل الدور التركي مهمًّا من حيث التنسيق والاتصال الدائم بروسيا والولايات المتحدة الأمريكية كما حدث في سوريا، وهكذا سيكون من المهم للمجلس الرئاسي استمرار رسم خارطة تحالفاته مع تركيا والولايات المتحدة الأمريكية؛

لإحداث توازن مع تلك القوى التي حتمًا ستستجيب لعصا تركيا، وتوصيات وجزرة الولايات المتحدة الأمريكية.

قد يكون إحداث التوازن أمرًا سهلًا في الحالة الليبية، لكن يبقى النزاع وديناميّاته، وقدرة الفاعل السياسي الليبي على طرح المشروعات التي تجمع الليبيين وتحقق التوافق بينهم، من دون أن تفرِّط في الثوابت الوطنية وحلم الدولة المدنية، وهذا سيحتاج إلى مشروعات واضحة تدرك السياقات الليبية، ولا تستسلم للأخطاء المتكررة للبعثات الدولية حين تهمل السياقات المحلية من أجل السرديات الليبرالية؛ وهذا لن يتحقق إلا بأن يكون لليبيين ذهن إستراتيجي فاعل، يعرف كيف يجعل من الآخرين شركاء لا أوصياء، وأصدقاء لا أعداء، وأن يحسنوا التحالف ومخاطبة المصالح، وأن يكون المستقبل عندهم أولى من الصفقات السهلة التي سرعان ما تهوي بها الريح في مكان سحيق.

الهوامش والمراجع

1. Köhler W. Evliya Çelebi Seyahatnamesinde Bitlis ve Halkı. Istanbul, Türkiye: Alan Yayıncılık; 1989.
2. Zarenabaf Fariba,Mediterranean encounter,Californea university;2018.
3. ابن إسماعيل علي عمر، التطور السياسي والاجتماعي في ليبيا(1835–1882) دار ابن كثير، 2017؛21–23 (إسماعيل؛2017)
4. Yaeger Don,Brian Kleade,Thomas Jeferson and the Tripoli:The Forgotten War That Changed American History,Penguin Random House;2015
5. ابن إسماعيل علي عمر، التطور السياسي والاجتماعي في ليبيا(1835–1882) دار ابن كثير، 2017؛21–23 (إسماعيل؛2017)
6. Baldinetti, Anna. The Origins of the Libyan Nation: Colonial Legacy, Exile and the Emergence of a New Nation-State. Taylor and Francis, 2014.
7. Ministero della Guerra, Campagna di Libia Volume 1 (ottobre-dicembre 1911), Rome: Istituto Poligrafico dello Stato, 1936, pp. 350–3.
8. شكيب أرسلان، حاضر العالم الإسلامي، دار الفكر؛1971.
9. Zeihan Peter.The Abscent Superpower,Ziehan On Geopolitics;2017.
10. الجريدة الرسمية، العدد (7) 1959.
11. ورقة توضيحية صدرت عن المجلس الرئاسي بعد توقيع مذكرة التفاهم مع تركيا.
12. الجريدة الرسمية، العدد (7) 1959.
13. https://www.nepad.org/nigeria-algeria-gas-pipeline-project-trans-sahara-gas
14. Charles and Galtung Johan Webel. Handbook of Peace.Routledge;2007.
15. Lewis Bernard.The End of Modern History of Middle East,Hoover Press;2013
16. التدخل-الروسي-في-ليبيا-أنقرة-وواشنطن-ترفضان-الحل-العسكري22840- https://www.trtarabi.com/now/
17. لقاء لوفيغارو مع وزير الخارجية الفرنسية 3.5.2019 ؛https://eg.ambafrance.org/ليبيا-مقابلة-مع-جان-إيف-لو-دريان-مع-صحيفة

18. .https://www.un.org/press/en/2019/sc14040.doc.htm
19. كلمة رئيس المجلس الرئاسي أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة
https://www.youtube.com/watch?v=4eDTNXfZZEA
20. tps://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/russias-growing-influence-in-north-africa.
نفوذ روسيا المتنامي في شمال إفريقيا
آنا بورشفسكايا
21. Nato-Russia https://www.nato.int/cps/en/natohq/115204.htm
22. وإن كانت هناك من يعد الثورة نفسها حرب أهلية، لكن الانقسام لم يكن بتلك الحدة، وكان هناك شبه إجماع على تنحية النظام.
23. Edward Newman.Understanding Civil War.Cambridge;2013.
24. Sasika VonGenugten,Libya In western Foreign Policies,Springer, 2016;pp 45-

اقرأ «ديلي صباح»
لتبقى على اطلاع على ما
يجري في تركيا
والعالم من تطورات

أخبار العالم
من منظور تركي

DAILY SABAH

www.dailysabah.com
www.dailysabah.com/arabic

TURKUVAZ
MEDIA GROUP